

PROVISIONAL

A/47/PV.47
24 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	<u>الرئيس</u> :
(بنن)	السيد مونغبى (نائب الرئيس)	شم :
(بلغاريا)	السيد غانيف (الرئيس)	شم :

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميادين المتملة بهما [٤٧]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة : تقرير الأمين العام [١٠] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللفات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official
Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

البند ٤٧ من جدول الاعمال

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتملة بهما (A/47/534)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بنظرنا في هذا

البند ، أود أن أبلغ الاعضاء أنني قد أنشأت ، من أجل تسهيل المفاوضات بشأن مشروع قرار ، فريقا عاما مفتوح العضوية معنيا بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها فسي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتملة بهما . وقد طلبت في هذا الصدد من الممثل الدائم لاوروغواي أن يترأس الفريق العامل نيابة عني . وحيث أن المسألة موضع البحث تشمل قضايا اقتصادية واجتماعية وإدارية وقضايا تتعلق بالميزانية ، فستولى العناية الواجبة للتشاور الوثيق مع رؤساء اللجان الثانية والثالثة والخامسة .

وسوف تواصل الجمعية العامة نظرها في البند ٤٧ من جدول الاعمال في اجتماع لاحق

يعلن عنه في اليومية .

البند ١٠ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة : تقرير الأمين العام (A/47/277) و (A/47/1)

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد بيرو يوافق

على الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم للأرجنتين بالنيابة عن مجموعة ريو منذ بضعة أسابيع ، ويوافق أيضا على ما قالتها اندونيسيا نيابة عن بلدان عدم الانحياز . غير أننا نود أن ندلي بملاحظات إضافية تتسم في رأينا بأهمية خاصة .

من دواعي سرورنا أن تدور مناقشة مضمونية حول التقرير السنوي للأمين العام عن

أعمال المنظمة . وهذه المناقشة ، التي استحسنها في هذه المناسبة النشر المتزامن

تقريبا للتقرير الخاص بالمعنون "خطة للسلام" ، ينبغي تشجيعها وتحويلها إلى ممارسة

مستديمة . إن الوثيقتين متكاملتان وينبغي النظر فيهما معا .

إن التقرير الخاص للأمين العام المعنون "خطة للسلام" يشكل تحليلاً هاماً للحالة الدولية ويتضمن كثيراً من المبادرات في مجال السلم والأمن الدوليين . وهو يتميز ببنية منطقية داخلية متينة ، ويشمل العديد من المقترحات المبتكرة . ونحن نؤيد في هذا الصدد فكرة إنشاء فريق عامل منبثق عن الجمعية العامة لدراسة هذا التقرير دراسة تفصيلية .

ويسرد تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٢ الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وفيما يتعلق بتنظيمها المؤسسي الداخلي ، ولا سيما في مجال تبسيط الامانة العامة وتعزيز الخدمة المدنية الدولية . غير أن أكبر إسهام له قد يكمن في اهتمامه بمسألة التنمية .

ترسم الوثائق المطروحة أمامنا صورة واقعية . فمن جهة ، هناك امكانات هائلة تقتضي التزام جميع أعضاء المنظمة بتحويلها الى حقيقة واقعة ، وهناك من جبهة أخرى حاجة الى تجنب الوقوع في مخاطر معينة أثناء القيام بجهودنا الجماعية . وسأتناول هنا ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة فيما يتمل بالاجراءات المتعددة الاطراف .

يقر التقرير الخاص "خطة للسلام" ، بالأهمية الرئيسية لاحترام السيادة الوطنية كأساس لأنشطة المنظمة ، الا أنه يعيد التأكيد على الحاجة الى اعادة تعريف هذا المفهوم . وفي الوقت الراهن ، تتعرض السيادة بمعناها التقليدي للهجوم على جبهتين : الميل نحو تجزئة السيادة الوطنية من جانب قوى مركزية ، والحاجة الى اجراء متعدد الاطراف من أجل ادارة التفاعل عبر الوطني لمشكلات العالم الجديد وأنصاره إدارة صحيحة .

ولذلك فإن اعادة تفسير السيادة مهمة أساسية يتعين أن تتجاوز مجرد الحث على البحث عن طريقة للتوفيق بين السيادة وتقرير المصير ، ولا سيما حق تقرير المصير بالنسبة للأقليات . وهذا سيحررها من عنصراها التقليديين الاول .

ولكن في نفس الوقت يتعين على مفهوم السيادة المتطور أن يراعي السيادات الوطنية المتنوعة على أساس التنازلات المتبادلة والمتماشية مع توافق الآراء الدولي - الذي توصل اليه المجتمع الدولي بشكل ديمقراطي ، ولم تفرضه مجموعة من البلدان - على أساس الاهداف ذات الاولوية المتمثلة بالاجراءات المتعددة الاطراف والاليات اللازمة لتحقيقها على الصعيد الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة .

وسيتيح هذا الامر النظر الى مسألة السيادة بأكملها من منظور أوسع وبذلك يجري تحويل النزوع الى التدخل في عالم ما بعد الحرب الباردة نحو مجالات وطرائق تعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره . وسيحول الاخفاق في ذلك مسألة السيادة الى

مسألة معالجة المشكلات التي قد تواجهها الحكومات الوطنية بسبب التوجهات القومية والعرقية داخل الدول .

والأحظ في هذا المضمار أنه بينما أدت نهاية الحرب الباردة ، في البلدان المتقدمة النمو ، ولا سيما في أوروبا ، الى انتشار الصراعات القومية والعرقية والصراع بين الاقليات ، فإن خمود الصراعات الوطنية في الجنوب واكب ظهور فئة جديدة من المشاكل . وفي حالة أمريكا اللاتينية ، نجد أن الارهاب المتمثل بالمخدرات متفشياً بصورة استثنائية .

وفي هذا السياق ، ينبغي النظر الى التعاون مع المنظمات الاقليمية لا على أساس الاذعان للمنظمة العالمية ، بل من باب المساعدة التقنية . وفي هذا الصدد ، جرى تقديم اقتراح غير رسمي بعقد مؤتمر للمنظمات الاقليمية لتحديد احتياجاتها* . ويعتبر اقتراح انشاء مراكز اقليمية لخفض المخاطر مبادرة في غاية الاهمية . غير أنه لم يتضح بعد أي ادارة بالأمانة العامة في المقر ستكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة المراكز لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على النحو الواجب .

يبدو أن التركيز الذي تضيفه "خطة للسلام" على التعاون مع المنظمات الاقليمية ، بصورة عامة وبمعنى أوسع ، يتماشى مع الرغبة في تشجيع احلال الديمقراطية في مجال العلاقات الدولية عن طريق زيادة المشاركة المباشرة من جانب المجموعات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بصفة عامة . ويجب أن تعبر المواقف التي تعتمدها المجموعات الاقليمية في الأمم المتحدة بشأن القضايا الاساسية المعروضة على المنظمة عن التوافق الواجب بين الكيانات المتعددة قدر المستطاع .

ويتعين ، فيما يتمل ببلدان مثل بيرو ، التشديد على مفهوم يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لعمل الأمم المتحدة المقبل : إن القضايا الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنها ، ولا يجب ، أن تظهر على أنها في مرتبة أقل من تسوية الصراعات . وإذا ما وقع هذا الأمر ، فسيبدو أن الأمم المتحدة تتناول أولاً المسائل المتعلقة بالسلم والامن

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغي (بنن)

الدوليين ، تاركة المسائل الاقتصادية للمؤسسات التي من المفترض أنها تتمتع بمميزات نسبية في هذا المجال ، وتاركة المسائل الاجتماعية لتتكفل بها الوكالات المتخصصة . وقد تقيد هذه التجربة المساعي الانمائية وتجعل دور الامم المتحدة في هذا المجال يقتصر على المساعدات الانسانية والتقنية . وهذا أمر لا يتماشى مع روح ميثاق سان فرانسيسكو ونمته . وعلاوة على ذلك ، سيعرض البلدان النامية لكثير من المخاطر إذ ستولي أولوية ثانوية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية لان الأولوية الأولى ستكون لقضايا السلم والامن .

كذلك ، فإن هذا التقسيم للعمل سيجعل الامم المتحدة غير قادرة على تناول المجالين في نفس الوقت ، وقد يجري تأهيل النظر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية الى أجل غير محدد ضمن الامم المتحدة ، باستثناء المسائل ذات الصلة المباشرة بحل ازمتات أو صراعات معينة .

وينبغي ، من أجل اقامة نظام أصيل متعدد الاطراف للتعاون والتنسيق موجه نحو التنمية ، الاقرار بأهمية المسائل الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والبيئية بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولي ، إذ أنها تشكل لب العلاقة بين البلدان الفقيرة والغنية . ومن الغريب أن هذه المسائل لم تحظ حتى الآن بالانتباه المناسب أو الموارد الكافية . ولا يزال عمل الامم المتحدة في هذا المجال محدود وغير كاف باستثناء جهود ملحوظة قليلة .

وفي هذا المضمار ، تقترح البلدان النامية وضع استراتيجية على أساس التطبيق الثابت والمتوازن وغير التمييزي لمبادئ الميثاق ، تشمل جميع جوانب الحالة الدولية ، تلك المتعلقة بالسلم والامن الدوليين الى جانب تلك المتعلقة بالتنمية ، والتوصل الى توافق في الآراء واسع النطاق بغية وضعها موضع التنفيذ . وأعتقد أن ذلك سيحدد جدوى الدبلوماسية المتعددة الاطراف في عالم اليوم .

لقد أدى ادراك المخاطر التي وصفتها وحاجة الامم المتحدة الى الاستجابة المؤسسية المناسبة الى اعادة تنظيم الامانة العامة أثناء العام الماضي . وينبغي أن تركز المرحلة الثانية لاعادة التنظيم المذكور ، التي يتمين تطبيقها في المستقبل القريب ، على تعزيز المهام المترابطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا الصدد ، نرى أن توحيد ادارة أنشطة الامانة العامة في مجالات التنمية والتعاون والبيئة سيساعد على تعزيز كفاءتها ويسهل تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة . ويجب ألا ينطوي ذلك على ممارسة للبيروقراطية كأن يظلم المقرر بمهام يتعين ، بطبيعتها ، أن تنفذها الدول ، وهو ما قد يشغل كاهل المنظمة أيضا . وينبغي على الأمم المتحدة ، كما ذكر في السابق ، أن تبذل جهدا فكريا وسياسيا من أجل تحديد الطريقة التي ستتبعها في تناول التعاون الانمائي في المستقبل ودور الأمم المتحدة المرشد في هذا الميدان برمته .

وغني عن البيان أن الأمم المتحدة وملت إلى منعطف تاريخي اليوم . وحتى لا نضيع هذه الفرصة المعاد اغتنامها ، التي نرحب بها جميعا ، علينا أن نضع وأن ننفذ ، ومن الأفضل تحت قيادة موحدة خطة للتنمية تكمل خطتنا للسلام بشكل يجعل الاولوية المضافة على المشكلات التي تواجه السلام تيسر تناول مشاكل التنمية والعكس صحيح .

السيد ترين خوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تتطلب الحالة الدولية السائدة في العالم الآن وما تعلقه شعوب العالم على قدرة الأمم المتحدة من آمال ، أن تجتاز المنظمة عملية تغيير جذرية .

ويبين الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة أنه من الممكن أن تحدد السنوات ما بين عام ١٩٩٣ والذكرى السنوية الخمسين ، في عام ١٩٩٥ ، مسار المنظمة ومساهماتها للجيل المقبل أو ما بعده . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب باسم وفد فييت نام عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1) الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، وتقريره السابق الذي صدر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) . هذه الجهود تعبر عن التزامه بإعادة تنشيط الهيئة العالمية بهدف أن تصبح أكثر فعالية في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي الإسهام في حل المشكلات العالمية . والوثيقتان هامتان وابتكاريتان من حيث أنهما تحويان كثيرا من الأفكار الجديدة التي تتطلب الدراسة والتشاور بشأنها على أوسع نطاق من جانب الدول الأعضاء في المنظمة . ويؤيد وفدي الاقتراح الرامي إلى تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية من الجمعية العامة لأجراء دراسة متعمقة للتوصيات الواردة في تقرير "خطة للسلام" .

ونظرا لأنه متاح لنا فرص أخرى لمناقشة الاقتراحات المحددة التي قدمها الأمين العام في تقريره ، فسوف أقتمر في كلمتي الآن على ابداء رأيي في بعض الجوانب التي تهمنا بصورة أساسية في التقريرين ، كبلد نام غير منحاز وعضو في مجموعة الـ ٧٧ .

إن الأوضاع الدولية الحالية تتسم ، ضمن جملة أمور ، بالفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وبين الشمال والجنوب . وإذا لم تعالج هذه الظواهر في عالم اليوم الذي يسوده التكافل فلا يمكن ضمان سلم وأمن دوليين دائمين . ولذا كان العالم يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة في البلدان النامية . ويقول الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة :

"من غير المقبول أن يكون الفقر المدقع والجوع والمرض والامية واليأس هي نصيب خمس سكان العالم" . (A/47/1 ، الفقرة ٦١) و
 "إن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية منوان لا يفتقران" .
 (A/47/1 ، الفقرة ٦٤)

ونشعر بالتشجيع لما يراه الأمين العام من أن مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والأمني يجب ألا تنفذ على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية ، ويجب ألا تكون أحداها أدنى مرتبة من الأخرى ، ومن الضروري أيضا أن يظلم بهذه المسؤوليات على نحو متكامل قائم على الدعم المتبادل . ونحن نقدر التزامه بتميز عملية تجديد المشاركة العالمية في مجال التنمية والتزامه بوضع خطة للتنمية كما يتبين من تقريره ونأمل أن تحظى خطة للتنمية باهتمام مماثل .

ونحن كبند من البلدان التي تواجه مشكلات اقتصادية خاصة نظرا لتطبيق العقوبات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فإننا نحث الأمين العام على اتخاذ الإجراءات الملائمة ، بما في ذلك اللجوء إلى المؤسسات المالية داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة تلك البلدان ، كما تنص المادة الخمسون من الميثاق . ونؤمن إيماننا راسخا بأن الأمم المتحدة يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها ، بما في ذلك معالجة الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان نتيجة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

وخلال ٤٧ عاما ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، وبينما جنبت البشرية حربا عالمية لا تبقي ولا تذر ، اشتعلت مئات من الحروب والمنازعات الواسعة النطاق والمحدودة النطاق في مختلف مناطق العالم ، بما ترتب عليها من آثار مدمرة ، وكان العامل الأشهر في أعمال كل تلك الحروب هو العامل الذي ظهر بوضوح جلي في الحروب الفيتنامية خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ألا وهو تجاهل مبدأ احترام الاستقلال الوطني للدول وسيادتها وحرمة أراضيها .

واليوم ، إذ تناقش الأمم المتحدة طرق ووسائل منع نشوب الصراعات وحلها والحفاظ على السلم في الأوضاع الجديدة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وتفكك النظام العالمي القديم الذي قام على أساس تقسيم العالم إلى كتلتين ، يجب احترام المبادئ المقدمة ، كذلك التي أعلنها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" حيث يقول :

"إن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة ويجب أن يظل هو الدولة" و
 "أن احترام ميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك" . (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

احتراما حقيقيا وصارما . لقد أكد وزير خارجيتنا في بيانه أمام الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة ، أنه لئن كانت الانعزالية قد باتت أسلوبا باليا ، فستبقى السيادة الوطنية قيمة مقدمة على الدوام حيث عقدت جميع البلدان كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها العزم على الدفاع عنها .

ونحن نرى أن أي قرار يتخذ بعد مناقشتنا لهاتين الوثيقتين ، سواء الآن أو فيما بعد ، يجب أن يستند إلى التمسك الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك المعترف بها فيما بين الدول ، ولا سيما مبدأ الاخترام الكامل للسيادة الوطنية ، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . إن مفهوم السيادة الوطنية لا يمكن النيل منه بحال من الأحوال . كما يجب في الوقت ذاته ضمان احترام الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال الأجنبي .

نعتقد أن الأمم المتحدة ، باعتبارها المنظمة الدولية الأوسع تمثيلا المكرسة للسلم والتنمية ، يجب أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز قدرتها على التسوية السلمية للمنازعات وتجنب استخدام القوة . إننا ننادي بالتسوية السلمية لجميع المنازعات من خلال الحوار والتفاوض بدون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها .

ولئن كنا نسلم بالنهج المتطلع للمستقبل في بعض التوصيات المحددة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية . مثل تقصي الحقائق ، فإننا نعتقد أن تقصي الحقائق يجب أن

لا يجري إلا على أساس المبدأ بأن يتم بناء على طلب من دولة عضو وبناء على موافقة مسبقة من جميع الأطراف المعنية . وقد ورد هذا الشرط الأساسي في مختلف قرارات الجمعية العامة التي تناولت الموضوع .

إن فعالية جهود الأمم المتحدة المتضافرة في ميدان منع نشوب المنازعات وحلها والحفاظ على السلم تعتمد على مصداقية استمرار المنظمة في تطبيق مبادئ الميثاق .

وفي هذا الصدد ، فإننا نشارك الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه ، بأن مبادئ الميثاق ينبغي تطبيقها على نحو متسق وليس انتقائيا . ولكن النقطة التي يود وفدي أن يشدد عليها هي أن التطبيق المتسق وغير الانتقائي للميثاق لا يمكن ضمانه إلا بإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الدولية وعلى العلاقات فيما بين الدول ، وبإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها . وهنا ، أود مرة أخرى أن أشير إلى بيان وزير خارجيتنا أمام الجمعية ، حيث قال :

"وفي السياق الجديد نرى أن تكوين مجلس الأمن ، والتوازن بين المجلس والجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة - يجب أن يبرز حقائق عالم قد اعتراه التغيير بطريقة جذرية إن هو قورن بما كان عليه وقت إنشاء الأمم المتحدة ، بل منذ أعوام قليلة .

"ونحن نؤيد الفكرة القائلة بأن تشكيل مجلس الأمن ينبغي أن يعاد النظر فيه وبأن نطاقه ينبغي أن يوسع ، وبأن الاهتمام يجب أن يولى إلى تمثيل البلدان النامية فيه ، بغية الأعمال الكامل لمبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء ، مما يضمن الإصغاء إلى صوت الأغلبية على النحو الواجب في عملية صنع القرارات التي تتعلق بقضايا تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي " . (A/47/PV.23 ، ص ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة كمنظمة جديدة فعّالة ينبغي أن تمثل التطلعات الجماعية للسواد الأعظم من أعضائها ، وأن يكون لجميع دولها الأعضاء الحق في أن تشارك بنشاط وبأسلوب ديمقراطي في تعزيز المصالح المشتركة للمجتمع العالمي .

أخيرا ، نود أن نؤكد للأمين العام تأييدنا لجهوده ولاهدافه الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في إطار الميثاق وأحكامه ، في مجال صون السلم والأمن الدوليين ، وفي مجالات أخرى أيضا . إن عملية التحسين مهمة لا تنتهي على الإطلاق . ونحن نأمل أن يتحقق هدف الأمين العام ، وأن يتم ، من خلال جهود الدول الأعضاء ومشاركتها ، إجراء تجديد جوهري للأمم المتحدة في مجالات أخرى بحلول الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بعيدها الخمسين .

السيد بيرثوم (موريثيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أرحب بهذه الفرصة التي أتاحت لي للمشاركة في المناقشات الجارية حول تقرير الأمين العام ، "خطة للسلام" ، الذي سبق أن أثنينا عليه في بياننا في المناقشة العامة في هذه الدورة . إن هذا التقرير وثيقة هامة ستكون لها آثارها الجوهرية على مستقبل منظمنا . ومن ثم ، فإن من المناسب تماما أن تبدأ الجمعية العامة ، تحت رئاسة السيد غانيف ، هذه المناقشة حول اقتراحات الأمم المتحدة تحت البند ١٠ من جدول الأعمال . وكما أشار العديد من المتكلمين قبلي ، فإننا ما زلنا في المرحلة الأولى من المناقشات . وسوف نتابع المناقشة على مختلف المستويات داخل المنظمة .

مع ذلك يحدونا الأمل في أن تتمكن الجمعية من أن تسجل الاهتمام الضخم الذي ولّده التقرير ، بل وتقدم التوجهات أو المبادئ التوجيهية من أجل المستقبل في ضوء التقدم المحرز . لأن السنوات القادمة حتى عام ١٩٩٥ ، كما يذكرنا الأمين العام نفسه ، قد تحدد إلى حد بعيد مسار المنظمة وإسهامها بالنسبة للجيل المقبل أو ما بعده .

لقد شرع الأمين العام في مهمة طموحة لتحديد دور جديد في المجال الإنساني ، ولجعل منظمنا أكثر فعالية في صون السلم والنهوض به . ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم على خير وجه في تعزيز الأمن الجماعي في مجالات ذات أهمية حيوية كهذه المجالات ، ولا سيما بالنسبة للدول الصغيرة .

ويلاحظ الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة أن أنشطة الأمم المتحدة ، قد اتسع نطاقها اتساعاً ضخماً في السنوات الأخيرة ، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة . كما ازدادت مسؤوليات المنظمة ، وبغض القدر تعاظمت توقعاتنا ، وللأسف ، فقد لا تتمكن الأمم المتحدة من مجابهة التحديات الجديدة هذه إن لم تتوافر لها الموارد الضرورية لمواجهتها .

وفي هذا الصدد ، نرحب بمقترحات مجموعة عدم الانحياز ووفود أخرى بأن تقوم الجمعية العامة بتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة تقرير الأمين العام ، "خطة للسلام" . إن مشاركة غالبية الدول في هذا النقاش الشاخذ للفكر والحاسم تنطوي على

مغزى عظيم . ومن ثم ينبغي أن نضمن لمداولاتنا أن تعزز التطلعات السامية والاهداف الحقيقية التي وردت في "خطة للسلام" بدلا من تقويضها .

ويحدد تقرير "خطة للسلام" تلك التحديات والاهداف ، ويقدم لها حولا واضحة وعملية . يطالب الامين العام بتمويل سليم يمكن التمويل عليه ، وبتحسين وسائل الاتصال وبتوفير أدوات أفضل للدبلوماسية الوقائية ، ويطالب كذلك باليات وإجراءات لعمليات حفظ السلام أقل تعقيدا من تلك الواجبة النفاذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، وخاصة في بيئة دولية سريعة التقلب يمكن أن يتكرر فيها إندلاع الصراعات المحلية المحدودة . وينبغي النظر في هذه المقترحات من منظورها الشامل . إن تفضيل قضية على أخرى أو توسيع نطاق النقاش لن يؤدي إلا إلى تبديد زخم العملية برمتها .

إن خطة للسلام انتقائية بالضرورة بما أنها اختارت المنحى العملي . إنها ، على سبيل المثال ، قد لا تعالج معالجة تامة الشواغل الخطيرة المتمثلة في التهديدات غير العسكرية للسلام بالإضافة إلى سلسلة كاملة من القضايا الاقتصادية المترابطة التي لها آثارها على الأمن العالمي والأمن الوطني أيضا . وإن المنهج الجديد الذي ينادي به الامين العام يثير أيضا العديد من التساؤلات حول السيادة ومبدأ الموافقة وتفسير الميثاق وتفوق المجلس ومصادقيته وعلاقاته بالجمعية العامة . لكن منظمنا وصلت الآن مفترق طرق ولا يسمها إلا أن تتقبل عملية التطور . إن "خطة للسلام" توفر لنا الفرصة لإجراء التغيير في هذه الفترة الحرجة . والتغيير يمكن أن ينادى بإجرائه بمعدل أسرع في اتجاه دون اتجاه آخر . ولكن هذا لا يعني أن الاملاحات المطلوبة في المجالات الأخرى سيصيبها الركود بالضرورة . بل إنها قد تستفيد في الواقع من الاثر التراكمي ، لأن العقبات الرئيسية التي تعترض عملية التغيير في الأمم المتحدة ما زالت تتمثل في الافتقار إلى الإرادة السياسية وغياب الموارد المالية .

إن "خطة للسلام" تتصدى لهذه العقبات وجها لوجه ، وتستاهل تأييدنا الكامل .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تكلم وفد اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال . ويؤيد وفدي ذلك البيان ولهذا ماقصر تعليقاتي على بعض المجالات التي وردت في تقرير الامين العام " خطة للسلام " (A/47/277) المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، والتي يرى وفد بلادي انها تحتاج إلى تأكيد . واسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفدي للامين العام على التقرير الشامل الشاخذ للفكر والحافل بالتحديات .

وكما أكد الامين العام في تقريره ، وكررت وفود عديدة سواء في المناقشة العامة أو في المناقشة الحالية ، فإن الحالة السياسية الدولية تمر بتغيرات أساسية . لقد انهار النظام القديم وبرز الان نظام جديد يبعث على الامل في إيجاد حلول لمشكلات طال أمدها . ومطالبة الامم المتحدة بأن تستجيب للمتطلبات المتزايدة للشعوب في كل مكان ، في إحلال السلم والامن وإقامة العدل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الديمقراطية والتمتع بحقوق الانسان ، لم يسبق لها مثيل . ومن المهم أن تتميز في هذه الاوقات الملائمة قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لهذه المطالب .

أود أن أتطرق بإيجاز إلى نطاق التقرير . إن البيان الرسمي الذي صدر عن مجلس الامن بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ طلب إلى الامين العام أن يُعدّ :

"تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الامم المتحدة ،

في إطار أحكام الميثاق ، على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية ومنع السلم

وسيانة السلم" (S/23500 ، ص ٤)

في ذلك الوقت ، أعربت بلدان نامية كثيرة عن قلقها لان التقرير يخطئ بالتركيز الضيق الذي يتجاهل الشواغل والاهتمامات المشروعة التي تؤثر على مسائل السلم والامن الدوليين . وقد تشجعنا لان الامين العام كان حساسا حيال هذه الشواغل واعترف منذ البداية بأن مصادر النزاع والحرب "منتشرة وعميقة" وقال :

"ويتطلب الوصول إليها بذل قصارى جهدنا لتعزيز احترام حقوق الانسان

والحريات الاساسية ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة من

أجل تحقيق ازدهار أعم ، والتخفيف من المشقة والحد من وجود أسلحة الدمار

الشامل ومن استعمالها" (A/47/277 ، الفقرة ٥)

وفُعل الأمين العام في تقريره العادي إلى الجمعية العامة في الدورة السابعة والأربعين (A/47/1) البعد الإنمائي لتطلعات الشعوب بطريقة تُطمئن البلدان النامية . وقال ما يلي :

"ومن الجلي أن مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والأمني يجب ألا تنفذ على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية ، ولا يجب أن تكون إحداها أدنى مرتبة من الأخرى . ومن الضروري أن يُضطلع بهذه المسؤوليات على نحو متكامل قائم على الدعم المتبادل" . (A/47/1 ، الفقرة ٦٦)

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه مشاطرة كاملة .

أود بعد ذلك أن أركز بإيجاز على بعض المفاهيم الموضوعية التي تطرق إليها التقرير ، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ترحب تنزانيا بالرغبة الواسعة النطاق لتحقيق الديمقراطية داخل الأمم . لقد قمنا بواجبنا في إطار حدودنا لإثراء وتعميق ديمقراطيتنا . مع ذلك فإننا نسلم بأن خبرتنا هي خبرة تنزانيا وحدها . فلا يمكن النظر إلى الديمقراطية على أنها حكر على أية أمة أو مجموعة من الأمم . ونظرا لاختلاف الثقافات والمعتقدات الاجتماعية والدينية للشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم ، ليس من الممكن أن تكون هناك هياكل وأشكال ومؤسسات عالمية للديمقراطية . ولئن كانت جميع الحكومات المسؤولة والشعوب في جميع أنحاء العالم تسعى لتحقيق المزيد من الديمقراطية ، فإن ميل بعض أعضاء المجتمع الدولي إلى وصف هياكلها وقيمتها على أنها نماذج الديمقراطية تملح لدول أخرى ، لم يعد مقبولا .

وكما أن الديمقراطية أساس سليم للسلم والتقدم داخل الأمم ، فإن الديمقراطية فيما بين الأمم أساس متين لتعزيز السلم والأمن الدوليين وترقية التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ومن ثم ينبغي للأمم أن تعزز الديمقراطية فيما بينها بنفس الحماس الذي تعززها به على المستوى الوطني . إننا نوافق على ملاحظة الأمين العام بأن الديمقراطية داخل أسرة الأمم تعني تطبيق مبادئها داخل المنظمة العالمية نفسها وهذا يتطلب :

"أكمل قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول ،

كبيرها وصغيرها ، في أعمال المنظمة" . (A/47/277 ، الفقرة ٨٢)

وهذا يعني المساعدة في نشر وتعزيز الاخلاق الديمقراطية والثقافة الديمقراطية داخل المنظمة وداخل جميع المحافل الدولية وبمفغة خاصة التي تتناول قضايا تهم على نحو حاسم أغلبية الجنس البشري .

وعلى المستوى الوطني ، أصبحت الديمقراطية شعارا يستخدم كل يوم . ويكاد لا يمر يوم دون أن نسمع هذه الكلمة . أما المطالبة بإعمال الديمقراطية على الصعيد العالمي فإنها تتم في صمت تام . ويكاد المرء يشعر عند الكلام عن الديمقراطية اليوم أن عليه أن يعتذر عن زعزعة السلم . مع ذلك فإن الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد هي من حيث الجوهر دعوة إلى تطبيق مبادئ الديمقراطية في إدارة الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكافلا . إن الديمقراطية لا تتفق مع أوجه الإجحاف في النظام الاقتصادي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية . والالتزام بتحقيق الديمقراطية على المستوى الوطني ، دون أن يصاحبه التزام مماثل على المستوى العالمي ، يعتبر غير كاف . وكما أشار الأمين العام بحق ، فإن أي خطة تستهدف التقدم بقضية الديمقراطية في عالم اليوم وتتجاهل أوجه الإجحاف الصارخ في النظام الاقتصادي الحالي ستكون استجابة غير كافية لمصادر الصراع والحرب المنتشرة والعميقة .

وبالمثل فإننا نرحب بالاهتمام المتزايد بتعزيز وحماية حقوق الانسان . والقول بأن أية حكومة لا تحترم حقوق الإنسان الأصلية والحريات الأساسية لشعبها لا تستحق ولاء هذا الشعب وتأييده قول لا جدال فيه . بيد أن الشرعية العالمية لهذه الحقوق والحريات لا تعطي لأي بلد أو مجموعة من البلدان الحق في أن تفرض على الآخرين تفسيراً منفرداً للتمتع أو عدم التمتع بهذه الحقوق في بلدان أخرى .

من المهم أيضا أن أشير إلى أن الأحكام الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضمن مجموعتين من العناصر المتوازنة المتبادلة ، تلك التي تحترم الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ، وتلك التي تنص على التزامات الفرد حيال المجتمع وحيال الدولة . وبالمثل فإن حقوق الإنسان الأساسية تمتد إلى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا تلبي الاحتياجات المدنية والسياسية فقط . إن الميل إلى تناول حقوق الإنسان على نحو انتقائي يضر ضررا بالغا بقضية تعزيز هذه الحقوق وحمايتها .

يُعلم الأمين العام في جميع أجزاء التقرير بضرورة الالتزام الصارم بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٧ من المادة الثانية من الميثاق ، التي تدعو إلى احترام المساواة في السيادة بين الدول وإلى الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ونحن نرى أنه لا ينبغي التخفيف من هذه المبادئ أو الالتفاف حولها بأي طريقة . إلا أن التأكيدات لم تنجح في التبريد الكامل لمخاوف العديد من الوفود ، بما فيها وفدي . هناك حاجة إلى دراسة متأنية للاقتراحات التي تتعلق بهذه الأحكام .

ملاحظاتي الأخيرة ذات طابع عام وتتصل بأحكام الميثاق ، الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ ، بشأن سلطات ووظائف الجمعية العامة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين . فهذه الأحكام تبين بوضوح أن للجمعية العامة دوراً هاماً في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين ، إلا أن الجمعية العامة تمارس نادراً هذه السلطات . وفي المناخ الحالي المشجع للحوار والمفاوضات ، ينبغي بذل كل جهد لتشجيع الجمعية على تحمل مسؤولياتها في هذا المجال الحيوي من عمل الأمم المتحدة . ولتحقيق هذه الغاية ، نرحب بحرارة بالتوصيات الواردة في الفقرة ٣٦ من التقرير .

أود الآن أن أتناول باختصار بعض الاقتراحات والتوصيات المحددة الواردة في التقرير - تلك التي تهم وفدي على وجه خاص ، واعتقد أنها تهم العديد من البلدان الصغيرة .

يتصل أولها بمفهوم النشر الوقائي للقوات . إننا نتفق مع الرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة في أن الاقتراحات بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتطوير . إن النشر الوقائي للقوات مجال غير مجرب ، إنه مفهوم جديد لم يتوقعه الميثاق . أولاً ، إنه يتوخى استعمال القوة قبل استيفاء الشروط المنصوص عليها في الميثاق . ويبدو أنه يدعو إلى تطبيق الفصل السابع من الميثاق في ظروف ينص الميثاق فيها على تطبيق الفصل السادس . ثانياً ، يخشى أن يؤدي تطبيقه إلى انتهاك مبدأ السيادة المنصم عليه في الفقرة ٧ من المادة ٢ .

صحيح أنه في حالات الصراع التي يوافق فيها الطرفان على الوزع الوقائي لا يقوم خطر كذلك ، إلا أن المصاعب قد تنشأ عندما تأتي المبادرة من جهة أخرى . ووفقا للاقتراح ، فإن المسألة تصبح مسألة قبول . إن طبيعة هذا القبول وطريقة الحصول عليه قد تثيران قضايا بالغة الأهمية .

هناك مجال آخر يتصل بصنع السلم ويشير قلق وفدي وهو التوصية الواردة في الفقرة ٤٤ من التقرير المتصلة بوحدات إنفاذ السلم . يتضمن التقرير أنه إذا كانت القوات المتوخاه في المادة ٤٣ من الميثاق متاحة فقد لا تكون هناك حاجة إلى وحدات إنفاذ السلم من النوع المنصوص عليه في الفقرة ٤٤ .

نحن نرحب باستعداد بعض الدول الأعضاء لتوفير قواته بموجب الاقتراح ، إلا أننا لا نشعر بالمضايقة لأنه يترتب على ذلك إعادة تفسير الميثاق . إننا لا نفهم التردد في توفير القوات بموجب المادة ٤٣ ، فضلا عن ذلك ، يبدو لوفدي أن الاقتراح يعكس ترتيب الإجراءات التي قصدها الميثاق .

ونرى أن الاقتراح بحاجة إلى مزيد من الدراسة . فبالإضافة إلى التوفيق بين الاقتراح والميثاق ، يمكن للدراسة أيضا أن تتناول أسباب الاختلاف في تطبيق المادة ٤٣ . إن هذه الشواغل لا تقلل إعجاب وفدي بجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حل عاجل للمسألة المعقدة التي حددها . وسنتعاون مع جميع الدول الأعضاء في السعي لإيجاد حل .

المجال الثالث من مجالات اهتمامنا الاقتراح الوارد في الفقرة ٤١ من التقرير المتعلق بالحاجة إلى تدابير للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها البلدان نتيجة للامتثال لجزاءات مجلس الأمن الإلزامية . نرى أن المشكلة ميسية أصلا ، ولذلك ، يجب أن تكون حلها سياسيا بصورة أساسية لا فنيا . لذلك ، نؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام ، ونأمل أن يأخذ مجلس الأمن هذا الاقتراح في الحسبان .

لا أريد أن أترك مجالات اهتمام وفدي المحددة هذه دون أن أوضح أن هناك اقتراحات عديدة في التقرير تحظى بتأييد وفدي التام . فالأقترحات التي تركز على الدبلوماسية الوقائية ، بما فيها تدابير بناء الثقة وبعثات تقصي الحقائق ، تحظى بدعمنا التام . كما أن الحاجة إلى شبكة نظم إنذار مبكر جيدة التنسيق وواضحة أيضا إذا كنا نريد تعزيز قدرة المنظمة على التنبؤ بنشوب الصراعات واستباق نشوئها . إن المبدأ مقبول ، مع أن هناك حاجة إلى وضع التفاصيل .

في مجال منع السلم ، نتفق مع جوهر الاقتراحات المتعلقة بالدور الذي يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تلعبه . ويصدق نفس القول على الجهود الدولية للتخفيف من أسباب الصراعات . كما أننا نتفق اتفاقا تاما مع التوصيات المتعلقة بالموظفين وبالسوقيات في مجال حفظ السلام ، وتلك المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع وبسلامة الأفراد .

كما أننا نشاطر الرأي في أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور هام في صون السلم والأمن الدوليين .

فيما يتعلق بتمويل المنظمة ، نتفق تمام الاتفاق مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في الفقرة ٧٢ :

"ومهما تكن القرارات التي تتخذ بشأن تمويل المنظمة تظل هناك ضرورة لا مفر منها : وهي أن على الدول الأعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي حينها" . (A/47/277)

قبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعود إلى المسألة الهامة ، مسألة الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية على الصعيد الدولي على نحو أكثر نشاطا . بصورة عامة ، جرى التسليم والقبول بالحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة . إن إصلاحات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتها الفرعية قد جرى الاضطلاع بها بالفعل .

والجهاز الرئيسي الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الذي لم يتأثر بعد بالمطالبات بالإصلاح هو مجلس الأمن . ومع ذلك ، لا يوجد في الأمم المتحدة مكان كان

الشعور بالحاجة إلى إدخال إصلاحات ديمقراطية عليه أقوى من الشعور بالحاجة إلى إصلاح تشكيل وعمل المجلس . وكما ذكرنا ببلاغة قوية أحد المتكلمين في اجتماع قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ، إن عضوية مجلس الأمن كانت تمثل ٢٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة وقت تأسيسها في عام ١٩٤٥ . واليوم ، لا يمثل المجلس بأعضائه الـ ١٥ سوى ما يزيد قليلا على ٨ في المائة من كل أعضاء الأمم المتحدة . إن الحاجة إلى توسيعه واضحة بنفس وضوح الحاجة إلى إلغاء حق النقض .

إن قضية إلغاء حق النقض كانت واضحة حتى قبل انهيار عالم القطبين . وبانتهاء الحرب الباردة ونشوء بيئة مؤاتية لتوافق الآراء ، يقال إن حق النقض بدأ يبدو كسلاح قديم وصنع . لذلك ، نتساءل : ما هو مبرر الإبقاء على حق النقض ؟

إن أصاليب عمل المجلس بحاجة إلى إصلاح أيضا . فاجتماعاته يكتنفها قدر كبير جدا من السرية . هناك حاجة كبيرة إلى الوضوح في عمل المجلس . والمجلس ، بالطريقة التي يسيّر بها أعماله ، لا يأخذ في الحسبان آراء أعضاء آخرين في الأمم المتحدة ، ومع ذلك ، فإنه يقصد منه أن يتصرف نيابة عن جميع الأعضاء وقراراته ملزمة للجميع .

لا يمكن للمجلس أن يتوقع استمرار التمتع بثقة وتأييد بقية أعضاء المنظمة إذا واصل مقاومة النداءات المشروعة بإدخال الإصلاح . وفي حين أن بعض الاقتراحات قد يحتاج إلى وقت للدراسة والتطوير ، فإن اقتراحات أخرى ، مثل الاقتراحات التي تنادي بالوضوح والمشاركة ، لا تحتاج إلا إلى تغيير الموقف .

وختاماً ، يود وفدي أن يعلن مشاركته في تأييد الاقتراح الذي لقي قبولا واسعا
النطاق في هذه المناقشة والذي يتعلق بالطريق إلى الامام أي إقامة فريق عامل
مفتوح العضوية تحت رئاستك ، ياسيدي ، يقوم بالدراسة الدقيقة للتقرير ويتقدم
باقتراحات بشأن الإجراءات الضرورية التي تقوم الجمعية العامة باتخاذها . ونحن
لا نؤيد اتباع نهج مجزأ في دراسته ، ونأمل أن تتعاون أجهزة الأمم المتحدة ، التي
تدرس بالفعل بعض جوانب التقرير ، مع الجمعية العامة فيما تبذله من جهود للاستجابة
بصورة شاملة للاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام .

ولقد أشرت في مستهل بياني إلى تسليم الأمين العام بأن مسؤوليات الأمم
المتحدة والتزاماتها في مجال السيادة والأمن وكذلك في مجال التنمية ينبغي السعي
إلى الاضطلاع بها على نحو متكامل يتم بالدعم المتبادل . ومن المؤكد أنه من الضروري
أن ينطبق هذا النهج على الإجراءات التي ينبغي أن نطبقها عند النظر في الاقتراحات
الواردة في هذا التقرير . وليس من شأن اتباع نهج مجزأ في هذه المرحلة أن يسهم
بأي حال في تطبيق النهج المتكامل في المرحلة التنفيذية .

السيد موموكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدر وفدي

الأمين العام على اعداده تقريره الممنون "خطة للسلام" في الوقت اللازم استجابة لطلب
البيان الختامي لاجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا
العام . ونقدر أيضا المبادرة الهامة التي اتخذت في اجتماع القمة التاريخي
هذا .

ويشير تقرير الأمين العام الفكر فيما يتضمنه من تحليل وأفكار وتوصيات .
وتوصياته بناءة أيضا واستشرافية وذات توجه عملي . ولهذه الأسباب يوفر التقرير
قاعدة بالغة الأهمية لمناقشته المفصلة ومتابعة النظر فيه ودراسته المستفيضة على
أيدي فريق عامل تابع للجمعية العامة يمكن لجميع أعضاء المنظمة المشاركة فيه .
وتؤيد زامبيا تأييدا شديدا هدف تعزيز وزيادة فعالية قدرة الأمم المتحدة
على القيام بالدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظه في إطار أحكام الميثاق .

ويشارك وفدي الاقتناع المشترك بين الدول بأن نهاية الحرب الباردة تتيح لمنظمتنا فرصة تاريخية للوفاء بعهدها الأصلي . ولم تعد المنظمة تكبل يديها العلاقات المعاكسة التي كانت قائمة بين الدولتين العظميين وبين أوروبا الشرقية والغربية بصورة عامة . وعلى العكس من ذلك ، تتوفر للمنظمة فرصة لا مثيل لها لتحقيق أهداف الميثاق النبيلة وهي حفظ السلم والأمن الدوليين ، وكفالة العدل وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتشجيع التقدم الاجتماعي وتحسين المستويات المعيشية بمزيد من الحرية . وقد تعتمد الأمم المتحدة أيضا على مجلس أمن لا يستخدم فيه بالفعل حق النقض ، وعلى رغبة الأعضاء الواضحة في التعاون ، وعلى الحركة المتنامية للقوى الديمقراطية ، وعلى أشكال حكم أكثر تفتحاً .

بيد أنه ، إلى جانب هذه الفرص وإمكانات الوفاء بعهدها للمنظمة الأصلي ، تواجه أيضا تحديات معقدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة . فهي تواجه انتشار الصراعات العنيفة العرقية والقبائلية والدينية والاجتماعية والثقافية واللغوية التي تتحدى وحدة الدول وتماسكها . وهي تواجه التلف البيولوجي ، والتهديد المتزايد لانتشار أسلحة التدمير الشامل ، وعليها أن تتصدى لأشكال جديدة وعنيفة من العنصرية . والأمم المتحدة مضطرة أيضا لأن تواجه مشاكل عالمية مؤجل تناولها منذ زمن بعيد ، مثل الفقر وعيب الدين والحماشية وتناقض أسعار السلع الأساسية والجفاف والمجاعات والمخدرات والفجوة الدائمة الاتساع بين الدول الفقيرة والدول الغنية .

وكل هذه التحديات ، الجديدة منها والقديمة ، تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار والأمن ، فالسلم الدائم ليس مجرد عدم وجود حرب . و"خطة للسلم" ، بمعناها الشامل ، ينبغي أن تشمل بالتالي هذه التهديدات غير العسكرية . وينبغي للأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تعزز قدرتها على النهوض بالعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على العدل والمبادئ الديمقراطية . والظلم القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وضع البلدان النامية تحت رحمة العالم المتقدم النمو . وهو ما يجعل تنميتها

أمرا معبا ، ويضاعف من فقر شعوبها ، مما يقضي على كرامة الإنسان ويحرمه من تحقيق إمكاناته . والفقر لا يدعم عملية تعميم الديمقراطية ، بل إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يشجع الديمقراطية ويعززها . وممارسة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المبادئ الديمقراطية تعود بالتالي بالفائدة على التنمية بالبلدان النامية وعلى تعميم الديمقراطية فيها ، وهي تشكل أيضا وسيلة هامة لدعم السلم والتقدم في المجتمع الدولي .

ويؤكد الأمين العام بحق على دور الدبلوماسية الوقائية في التخفيف من حدة التوترات قبل أن يتطور إلى صراعات ، أو احتواء الصراعات بعد نشوبها وإزالة الأسباب المؤدية إليها . ونود أن نؤكد على ضرورة استخدام الدبلوماسية الوقائية على وجه كامل وبصورة بالغة الفعالية . وينبغي استنفاد كل الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق قبل اللجوء إلى تطبيق التدابير المحددة في الفصل السابع .

وحتى تكون الدبلوماسية الوقائية فعّالة ، ينبغي أن تُوفّر للأمين العام التدابير اللازمة لخلق الثقة ، بالإضافة إلى الوسائل اللازمة لتقييم الحالات قبل أن تصبح مراعات . وينبغي أيضا تأكيد دوري الجمعية العامة والمنظمات الاقليمية ، وتنبغي زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، كما يجب تخويل الأمين العام بطلب الفتاوى من تلك المحكمة العالمية .

في الماضي ، قامت وفود عديدة ببحث أدوار مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام في صون السلم والأمن . وتبرهن التجربة الآن على ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة في هذه الوظيفة الهامة وفقا للمادة ١٤ من الميثاق . ويود وفد بلادي أيضا أن يؤكد على أهمية الحفاظ على العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن كما حُدثت في أحكام الميثاق ذات صلة .

ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن يمارس الآن ، على نحو أكثر فعالية ، مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، ونظرا لما يترتب على عضوية مجلس الأمن من مسؤوليات خاصة وجليلة ، من المهم التحذير من إساءة استخدام هذه المسؤوليات أو ممارستها على أساس المصالح الوطنية الضيقة أو مصالح المجموعات . ويجب ألا يستخدم المجلس كأداة لفرض إرادة القوي على الضعيف . بل يجب أن يسعى جاهدة وعلى نحو مستمر إلى خدمة مصالح جميع الدول دون تمييز أو انتقائية . وتوجد أيضا حاجة إلى القيام بالمزيد من التشاور والتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين .

إن وفد بلادي يتشاطر رأي الأمين العام في أنه :

"... يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة ، وليس بصورة انتقائية ، إذ لو صاد التصور بأن التطبيق انتقائي ، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق" .

(A/47/277 ، الفقرة ٨٢)

وحتى يمكن أن تستجيب الأمم المتحدة بسرعة للحالات التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر من الحتمي أن توافق الدول الاعضاء على أن تضع قوة عسكرية دائمة تحت

تصرف مجلس الأمن . وهذا الأمر يتطلب بحثاً جدياً من قبل هذه الجمعية . إن هذا الاتفاق من شأنه دون شك ، أن يفرض أعباء مالية كبيرة على الأعضاء ، بيد أن عمليات صنع السلم وحفظ السلام تستوجب بالضرورة التزامات مالية مرهقة .

وهذا الترتيب من شأنه أن يضمن ألا توزع هذه القوات إلا تحت إمرة الأمم المتحدة ، حتى لا تستخدم المنظمة فقط في أعمال مشروعة لحكومات منفردة لا تحركها سوى مصالحها الوطنية . ونحن نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تسعى للتصرف بمسؤولية ودون انتقائية في وضع تدابير الانفاذ موضع التنفيذ . وهذه شروط هامة إذا أردنا أن نبقي على فعالية هذه الهيئة العالمية ومداقيتها .

ولضمان حماية مصالح الدول الفقيرة والضعيفة اقتصادياً وأخذ آرائها في الاعتبار بشأن القرارات الهامة التي تؤثر على العلاقات الدولية ، يجب أن تستند الإصلاحات التي تظلع بها إلى احترام المبادئ الأساسية للسيادة ، والمساواة السيادية وعدم التدخل والسلامة الإقليمية للدول .

إن صنع السلم وحفظ السلام وظيفتان هامتان من وظائف الأمم المتحدة . ففي هذه الحقبة الجديدة لا تقتصر عمليات حفظ السلام على حالات الحرب بل أنها تتضمن أيضاً رصد الانتخابات .

إن تقرير الأمين العام "خطة للسلام" يتيح معلومات غزيرة ينبغي أن تكون أساساً لمزيد من النظر في التغييرات التي نسمى اليها . ومن المهم أن يعهد بهذه المهمة إلى فريق عامل مفتوح العضوية ، يتعين عليه أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

إن العالم اليوم يقف على عتبة عهد جديد يتم بالشكوك ، متطلبا تأملاً جاداً من جانب الدول الأعضاء . فنحن حقا على مفترق طرق وإصرارنا والتزامنا لازمان الآن أكثر من أي وقت مضى . ونحن بحاجة إلى التزام الجميع باتخاذ القرارات الجريئة اللازمة لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لتحديات القرن الـ ٢١ .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد

سيراليون يرى أن الجهود والمقترحات المماثلة للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وتقريره عن أعمال المنظمة ينبغي أن تكون مستندة إلى الميثاق . والواقع أن مقاصد ومبادئ الميثاق تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين ، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الصلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية ، والمساواة في السيادة بين الدول ، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة - كل هذه المقاصد والمبادئ لا تزال صالحة اليوم كما كانت عندما أعلنت لأول مرة منذ نحو ٤٧ سنة .

لذلك ينبغي أن نشي على الأمين العام على الموقف الواقعي الذي اتخذته في تقريره بكامل أجزائه . وإذا ما نفذت المقترحات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، فإنها ستساعد في تحقيق تقدم كبير صوب بلوغ عالم أكثر أمنا لشعوبه . وعندما تصاحب هذه المقترحات الطرائق الأخرى لتسوية المنازعات ، وهي الطرائق الواردة في الميثاق ، ألا وهي المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية للمنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية ، فإنها ينبغي أن توفر إطارا سليما لحل الصراعات القائمة بين الدول وللنقاء عليها ، وهي مراعات تمتد بعالمنا في الوقت الحالي .

لقد طلبت حكومة سيراليون من هذه المنظمة أن تنفذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق من أجل صون السلم والأمن الدوليين في وقت كان يعتبر فيه هذا الطلب غير واقعي بسبب الحرب الباردة ، وهو وقت افترقت فيه الدول في اللجوء إلى استعمال القوة . لذلك يكون من المفهوم أن يرحب وفد سيراليون بدعوة الأمين العام إلى توفير قوات مسلحة للأمم المتحدة على أساس مخصص حسب الحالات وعلى أساس دائم بحيث توزع لصون السلم والأمن الدوليين كلما دعت الضرورة إلى ذلك . بيد أن استخدام هذه القوات ، أو اتخاذ أي تدبير من تدابير الإنفاذ لا ينبغي النظر في القيام به بشكل انتقائي أو على نحو يخدم المصالح الوطنية الضيقة أو مصالح مجموعة معينة .

وبخبرة مماثلة ، يؤيد وفد سيراليون التوصية بإنشاء وحدات لإنفاذ السلم من المتطوعين الذين يتم تدريبهم ، ويجري نشرهم كتدبير مؤقت في ظروف تكون واضحة التحديد . ويؤيد وفد بلدي كذلك التوصية ببناء السلم من خلال إزالة الألغام الأرضية وتطوير الزراعة وتحسين النقل والاستفادة من الموارد . وحكومة سيراليون مستعدة ، كما كانت في الماضي للمساهمة في جهود حفظ السلام التي تقوم بها هذه المنظمة .

ولئن كان للترتيبات الإقليمية دور تفضل به في مخطط تسوية المنازعات أو توفير المساعدة الإنسانية ، فإن وفد سيراليون يرى أنه يتعين علينا - ونحن نبذل جهودنا للنهوض بالسلم والامن الدوليين - أن نحتاط من خطأ اصباغ النزعة الإقليمية على العالم . وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لا تزال تمثل في نظرنا الهيئة المتميزة لصون السلم والامن الدوليين فإن المنظمات الإقليمية لا تتوفر لجميعها الموارد المادية وغيرها اللازمة لحفظ السلام . وعلى ذلك ، فإنه إذا ما أريد لتلك المنظمات أن تفضل بدور حيوي وتساعد في تحقيق هدف صون السلم والامن الإقليميين ، فإن على الأمم المتحدة أن تزودها بالدعم والمساعدة الضروريين .

ويتناول الأمين العام أيضا ذلك الشرط الضروري الآخر لصون السلم والامن الدوليين ، ألا وهو القضاء على الفقر المدقع فيما بين غالبية شعوب العالم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعاون الدولي . وكما هو مبين في تقريره ، لا ينبغي أن تحجب المراعات الجديدة عن أنظارنا استمرار المشاكل التي تسببها زيادة معدلات النمو السكاني ، وأعباء الديون الساحقة ، والاتجار بالمخدرات الذي يهدد سلامة بعض الدول الصغرى ، والفقر والجوع والمرض . ويذكرنا الأمين العام بأن الجفاف والمرض لهما أقل قوة من أسلحة الحرب . وهكذا فإن على هذه المنظمة التزام بأن تعالج الأسباب الجذرية للتدهور الاقتصادي والتخلف في معظم البلدان الأفريقية . وعلى الأمم المتحدة أن تكثف عملية التنمية في أفريقيا وأن تزيد من تدويلها . لذلك ، يؤيد وفد بلدي بشدة التوصية التي تدعو إلى تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ويرحب وفد بلدي أيضا بتأكيد الأمين العام المجدد بأن حجر الزاوية في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة هو الدولة ، ويجب أن يظل كذلك . فاحترام ميثاق سيادة الدولة وعلامتها حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك . ومع ذلك ، يرى وفد بلدي أن

مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لا يعفيان الحكومات الوطنية أو وكالاتها من مسؤوليتهما عن ظلم شعوبها أو الانخراط في انتهاكات شاملة لحقوقها الإنسانية . وفي الحالات التي نرى فيها عملاء لا يمثلون سوى أنفسهم يحتجزون الشعوب كرهائن ، وأن هذه الشعوب تتحمل معاناة رهيبة بسبب ذلك ، يقع على هذه المنظمة واجب والتزام بالعمل من أجل نجدة هذه الشعوب وانقاذها من المعاناة المستمرة .

ويجب ألا ننسى أنه ، كما أن ميشاق الأمم المتحدة ذاته يخاطب الشعوب وليس الحكومات ، يتوجب على هذه المنظمة ، التي تمثل الضمير الجماعي للجنس البشري ، ألا تهمل مصالح العناصر الأساسية المكوّنة لها ، غير أن هذه الأمور يفضّل أن تبث فيها الجمعية العامة وليس مجلس الأمن وحده . فبهذه الطريقة لا يمكن أن تتعرض مصداقية أو حياد القرارات التي يتم اتخاذها لهجوم أو نقد موضوعيين حتى من جانب الذين تخاطبهم تلك القرارات بشكل مباشر . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن ينظر إلى كل هيئات الأمم المتحدة ، وخموصا الجمعية العامة ، على أنها تظطلع بدورها الذي تستحقه ليس فقط لأغواء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، بل أيضا لإعطاء السلطة السياسية والمعنوية الضرورية لجعل قرارات الأمم المتحدة مقبولة حتى لدى من تخاطبهم تلك القرارات بشكل مباشر .

إن مقترحات الأمين العام هامة وبعيدة الأثر ، بل أنها تستند إلى الواقعية . وهي تشكّل أساسا متينا لاحتلال السلم الدائم في العالم . وإذا ما نفذت فإنها ستعيننا على قطع شوط طويل ليس فقط صوب تعزيز الأمم المتحدة ذاتها ، بل أيضا صوب مساعدتها على تحقيق هدفها التوأم ، ألا وهي مون السلم والأمن الدوليين ، والنهوض بالتعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية أعضائها . وعلى ذلك فإننا نحثي على الأمين العام لتقريره ، ونشجعه على مواصلة العمل في هذا الاتجاه .

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أهنئ ، بداية ، رئيس الجمعية العامة ، ونحن على معرفة بقيادته سواء في بلاده أو هنا في الأمم المتحدة ، ولنا ملء الثقة بان النجاح سيكون حليفه في ادارته للدورة الحالية للجمعية العامة .

هذا هو بياني الاول الذي أدلي به هنا في الجمعية العامة . أود أن أتوجه بالتحية إلى كل واحد فيكم - الرئيس ونواب الرئيس والجمعية العامة وممثلي جميع الدول الاعضاء - بالتحية الاسرائيلية التقليدية "شالوم" ، التي معناها السلام .

ان المبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة تعرض بأدق بيان العزم على : "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلام والامن الدولي ، وأن نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها" .

إن الاحداث التي تجري في العالم اليوم تضعنا أمام تحديات عديدة ، وعلينا ان نتصدى لهذه المشاكل بشجاعة : هل كلمات الميثاق مجرد كلمات ، كلمات ، كلمات ؟ هل من واجبنا ان نوقف أعمال القتل في البوسنة ؟ وان نلجم الارهاب ؟ وان نعزز الانظمة الديمقراطية بدلاً من الانظمة الشمولية ؟ وان نحرر العالم من الجوع ؟ ببساطة ، هل نحن ملتزمون حقاً بالقيام بما يمليه ميثاق الأمم المتحدة ؟

إذا كان الجواب بنعم ، عندئذ ينبغي لنا ان نواجه السؤال الذي طرحه الخطيب اليوناني ديموستين : "أية جريمة يمكن ان تكون أكبر من جريمة الخطيب الذي يقول مالا يعمل" ؟

ان تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" اقتراح شجاع يهدف الى التمسك حقاً بالتزامنا بالسلام والحرية ، كما نتمّ عليه الميثاق . فباسم حكومة اسرائيل ، أود أن أعبر عن عميق تقديرنا لتقرير الامين العام الذي ينير لنا سواء السبيل .

انه يقدم اسماً شاملاً ومثيراً للاهتمام لاجراء مناقشة هامة بشأن الوجه المستقبلية للأمم المتحدة .

إن لدى اسرائيل الاستعداد للاضطلاع بدور نشط في تهيئة بيئة سياسية جديدة ولديها الرغبة في ذلك . وكما أعلن وزير الخارجية شمعون بيريز امام الجمعية العامة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ،

"لقد انشئت الأمم المتحدة في عصر لم يعد قائماً الآن . لكن مثلها وهياكلها تستطيع مواجهة التحديات والمخاطر في هذا العصر الجديد ، ونحن نؤيد "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام" . (A/47/PV.20 ، ص ٤٦)

ان واقعاً جديداً ، قد نشأ على الساحة العالمية وينبغي لنا التصدي له . فلم تعد هذه المنظمة مثقلة بأثقال التنافس بين الدولتين العظميين . ومع نهاية الحرب الباردة ، يجري تشكيل وصوغ نوع جديد من الأمم المتحدة . وينبغي للأمم المتحدة الآن ان تكون قوة رائدة ، عمادها الاتفاق فيما بين الدول الاعضاء على ان المخرج الوحيد من الجوع والبؤس ومفك الدماء هو اقامة علاقات سليمة حضارية بين الشعوب والأمم . تلك كانت رؤيا أنبياء التوراة ، وهذا هو ما نحتاجه في الالف الثالثة ، التي تقف عند عتباتنا .

وفي سعينا لاقامة مستقبل أكثر إشراقاً ، من الحتمي ان يكون هادينا ضوء السلام والديمقراطية . ان العديد من الدول تبدد مواردها وطاقاتها الانسانية وقواها الخلاقة عن طريق مواصلة الصراع العسكري وغيره من اشكال الصراع . فلو خصمت كل هذه الموارد ، بدلاً من ذلك لاستثمارها في رأس المال الانساني والتنمية الاقتصادية لكان بمقدورنا ان نحسن حياة الانسان بدلاً من انهاءها . فلو استثمرنا في مجال المحبة والتعليم والعلوم بدلاً من استثمارنا في ميدان المعدات العسكرية لامكن للبشرية خلال جيل واحد ان تتحرر من الجوع والامية . ان الخيار المفروض أمامنا خيار بين مستقبل عاقر ومستقبل أفضل .

والمفتاح الآخر لتقدم البشرية هو الديمقراطية : اي مشاركة الشعب في تحديد حياته ومستقبله . فدون ديمقراطية لا يمكن قيام بيئة مؤاتية لحقوق الانسان . ومن

الخطأ ان نظن ان بالامكان مون حقوق الانسان عن طريق الانظمة الشمولية والدكتاتوريات العسكرية .

ان الديمقراطية مكون هام في الحفاظ على علاقات ملمية فيما بين الدول . ان وجود حكومة ديمقراطية الضمانة الاساسية لمنع اتباع سياسة العنف والعدوان . ولم يعلن مطلقاً نظام ديمقراطي الحرب على نظام ديمقراطي آخر . وهذا ليس نتيجة المصادفة ؛ بل انه نتيجة طبيعة النظم الديمقراطية . لذلك ، فان اقامة الديمقراطية ليست مجرد مسألة سياسية واخلاقية ؛ بل انها مرتبطة مباشرة بوجود السلم والاستقرار . ان السلم والديمقراطية لا غنى عنهما لقيام عالم افضل . ويجب ان يعلن هذا بوضوح وشبكات . انهما الحقيقة الاساسية التي لا يرقى اليها الشك ، وعلينا جميعا ان نعترف بذلك .

قد يسمى الشرق الاوسط أرض الغرض المفقوتة . ان الغرض المفقوتة قد حملت معها لشعوب الشرق الاوسط ثمناً باهظاً ومؤلماً جداً . والان لدينا فرصة تاريخية لتغيير الوضع ؛ لخلق مستقبل جديد وفضل لنا جميعا ؛ لاحلال التنمية الاقتصادية محل التوتر والسلم محل الحرب ، والاستثمار في الموارد البشرية محل اعادة التسليح .

ان مصر واسرائيل هما البلدان الوحيدان في الشرق الاوسط اللذان لم يفوتيا لحد الان وبشجاعة فرصة السلم . والان ثمة نافذة جديدة مفتوحة لاغتنام الفرصة . ففي الوقت الراهن تجري مفاوضات ثنائية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة والفلسطينيين . ويحدونا الامل في ان هذه المفاوضات ستؤدي إلى ابرام معاهدات سلام ، ونأمل ألا تفوت مصرية والاردن ولبنان والفلسطينيون واسرائيل هذه اللحظة التاريخية .

وفي ضوء الاحداث التي وقعت مؤخراً ، أدعو إلى انتهاء أعمال العنف الاستفزازية من جانب المتطرفين . ليس في معنا السماح لهم باغتيال امكانات السلام .

وهل لي ان اؤكد للجمعية انه لا استفزاز سيحرف اسرائيل عن مسار السلم . ولكن اسرائيل ملتزمة بحققها في الدفاع عن مواطنيها بكل ما لديها من قوة وسلطان .

وقد خلقت المحادثات الثنائية ، وكذلك المفاوضات المتعددة الاطراف ، دينامية جديدة باتفاق مشرقة . واذا حدثت طفرة نحو السلام بين اسرائيل وسورية ، فسيكون هذا المحرك الذي سيؤدي إلى تغيير وجه الشرق الاوسط برمته . وحتى ان لم يحدث ذلك ، سيستمر القطار سائرا في طريقه . واننا لن نسمح بان يذهب البخار مع الريح .

وشمة تطور هام ومشجع ، بل جذري في تاريخ الامم في الشرق الاوسط ، وهو الادراك المتزايد للتكافل بين السلام والتنمية الاقتصادية والرفاهية .

ومن المرجح بالتالي ان يكون السلام رافعة كبيرة للتنمية الاقتصادية الاقليمية . وبوسع الامم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والبلدان الاوروبية وكندا واليابان وغيرها ان تعبئ خبراتها ومواردها في العديد من المجالات ، بما في ذلك انشاء بنك انمائي للشرق الاوسط . ويمكن للمحيط السلمي ان يفرج عن ٣٠ بليون دولار سنويا من تكلفة الدفاع لاغراض التقدم والتنمية . وعلاوة على ذلك ، سيسمح ايضا بصورة تدريجية بالتحرك في ستة اتجاهات رئيسية جديدة : انشاء سوق مشتركة للشرق الاوسط ، اقامة مشاريع مشتركة على اساس المعرفة المتكاملة ، ورؤوس الاموال والموارد المعدنية من داخل المنطقة ومن خارجها ، انشاء شبكة متكاملة البنية الاساسية للموانئ والمطارات والشكك الحديدية ومحطات الطاقة ، فتح الحدود للسياسة ، تعزيز التعاون في ميادين الصحة والتدريب المهني والمعرفة والتكنولوجيا والزراعة ، ازالة جميع انواع المقاطعة .

ولن يصبح الشرق الاوسط مرة أخرى مهدا للحضارة إلا حينما تسكت المدافع وتتمكن شعوب المنطقة من تكريس انفسها لتحسين نوعية حياتها بدلا من المواجهة العسكرية والكراهية العقيمة . ان بيت القصيد ارواح ورفاهية مئات الملايين من البشر . ومستقبلنا جميعا في كفة الميزان .

إن السلم والديمقراطية عنصران أساسيان للتقدم المقبل للبشرية . ولهذا أود أن أثير فكرة انشاء قوتي عمل تخضعان لسلطة الامين العام . تخصص قوة العمل الاولى لتشجيع إقامة الديمقراطية عن طريق تعليم الديمقراطية والانتخابات الحرة . ومن شأن هدف قوة عمل الامم المتحدة هذه المعنية بالديمقراطية ان توجد حالة جديدة من الوعي بأهمية الديمقراطية من أجل ضمان حقوق الانسان ومن أجل تحسين نوعية حياة الشعوب . ومن شأن قوة العمل المقترحة الثانية السعي إلى الشروع بتعاون اقليمي في مختلف اجزاء العالم . وقد تركز على خبرة المجموعة الاوروبية وأطر التعاون الاقليمية الاخرى . فالتعاون الاقليمي ضروري لتعزيز قدرة البلدان النامية على التعامل مع البلدان الاكثر تقدما وشراء في العالم .

لقد كانت جميع المنجزات الكبيرة في تاريخ الانسان احلاما قبل ان تصبح وقائع . ومهمتنا بوصفنا رجال دولة تتمثل في ترجمة الاحلام إلى واقع . لقد قال ديفيد بن غوريون ، المؤسس والزعيم الاول لبلادي "ان مستقبل اسرائيل سيقدره ملاحها وقوتها" . وفيما يتعلق بهذه الجمعية ، أود ان أعلن ان قدرتنا على الوفاء بواجبنا سيقدرها ملاحنا وقوتنا وتغانينا لرؤيا وقضية السلام .

السيد ييوو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وصلت

الامم المتحدة إلى مرحلة حاسمة في تطورها . واليوم ، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مبتكرة وشاملة من أجل تكيف المنظمة مع مسؤولياتها المعقدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وكما ذكر المتكلمون السابقون ببلاغة ، استطاع الامين العام بتقديمه تقريره المعنون "خطة للسلام" ان يشرع بصورة فعالة بمناقشات حول قدرة الامم المتحدة على ضمان السلم والامن العالميين . وان مناقشتنا اليوم تمثل خطوة أساسية في دفع الحوار اللازم لاتخاذ القرارات في المستقبل . ويود وفد بلادي ان ينتهز هذه الفرصة ليتطرق إلى بعض المقترحات الواردة في التقرير .

يوجد فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية اتفاق على نطاق واسع فيما بين الاعضاء على ان جمع المعلومات في الوقت الحسن عن طريق البعثات الرسمية وغير الرسمية لتقصي الحقائق يمكن ان يسهم اسهاما كبيرا في قدرة الامم المتحدة على تخفيف حدة التوترات قبل ان تؤدي إلى نشوب صراع . وفي ضوء التكاليف الباهظة المقترنة بجهود تسوية الصراعات بعد وقوعها ، يستحق مفهوم الدبلوماسية الوقائية التأييد الكامل من الدول الاعضاء .

وفي هذا الشأن يشني وفد بلادي على مساعي الامين العام خلال السنة الماضية ويأمل في تعزيز دور تقصي الحقائق الذي يضطلع به . ونحن نعتقد في نفس الوقت ان بعض جوانب دور الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتفصيل . وعلى سبيل المثال ، ينبغي اجراء دراسة مستفيضة لمسألة الحصول على موافقة الاطراف المعنية قبل ارسال بعثات الامم المتحدة المكلفة بتقصي الحقائق وينبغي ألا تتخذ القرارات الا بعد دراسة جميع الاثار الممكنة .

وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ، يسلم وفد بلادي بفائدة الانتشار الوقائي ، فيمكن لوجود الامم المتحدة عندما يتم الوزع في الوقت الحسن مع ولاية محددة بوضوح من مجلس الأمن ان يساعد على ردع تفاقم الصراع . ومع ذلك يشعر وفد بلادي ان مسألة الانتشار الوقائي دون موافقة جميع الاطراف المعنية في نزاع محتمل بين الدول تحتاج إلى مزيد من الدراسة . فالمشاكل الناجمة عن امكانية تقويض حياد الامم المتحدة قد تعادل المكاسب المتوقعة من الانتشار الوقائي .

وفد بلادي قلق أيضا ازاء المتضمنات اللوجستية لهذا الاقتراح ، لان ادخال الانتشار الوقائي سيزيد بالضرورة الطلب على موارد الامم المتحدة المالية والبشرية المثقلة فعلاً . ونحن نتطلع الى مناقشة هذه النقطة مع مزايا الانتشار الوقائي وجدواه .

وإن تركيز التقرير على منع السلم يمثل اتجاها جديدا وهاما للمنظمة ويعتقد وفد بلادي ان احكام الميثاق المتملة بالتسوية السلمية للمنازعات ينبغي ان تشكل المبادئ التوجيهية الاساسية لجهودنا المشتركة في تسوية المراعات . ونحن نجد أيضا ان الاقتراحات الداعية إلى تعزيز دور محكمة العدل الدولية جديرة بالانتباه وفي الحقيقة ان الانتهاء الذي حدث مؤخرا للنزاع على الحدود الذي طال أمده بين هندوراس والسلفادور ينبغي ان يعد سابقة طيبة لدور المحكمة العالمية في حسم المنازعات الدولية .

يشير التقرير أيضا الى مسألة حق الدول في التشاور مع مجلس الأمن بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن الامتثال الى الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ، على نحو ما نمت عليه المادة ٥٠ من الميثاق . ومع هذا ، فمن الناحية العملية ، لم تعالج بالشكل الكافي الآثار الاقتصادية الناجمة عن فرض الجزاءات بمقتضى المادة ٤١ من الميثاق . ووفد بلادي يضم موته الى المتكلمين السابقين الذين أكدوا الحاجة الى اتخاذ تدابير للتخفيف من هذه الصعوبات الاقتصادية .

قبل أن أترك موضوع صنع السلام ، أود أن أتناول المقترحات المتعلقة بوححدات إنفاذ السلام . لقد أثبتت الأحداث الأخيرة ، في يوغوسلافيا السابقة وفي كمبوديا ، الحاجة الى ضمان الإمتثال التام لاتفاقات وقف اطلاق النار . ومن الواضح أن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقرير أو تحقيق هذا الامتثال من شأنه أن يسهم بشكل ايجابي في توطيد مصداقيتها . ومع هذا ، ينبغي الرد على تساؤلات مختلفة قبل أن تبدأ المنظمة أية خطة لتكثيف وحدات إنفاذ السلام . على سبيل المثال ، الى أي مدى يتوقع من قوات الأمم المتحدة أن تقوم بأعمال عسكرية لإنفاذ السلام ؟ هل نحن - الدول الاعضاء - على استعداد لتوفير مستوى كاف من قوة الافراد ؟ كيف يمكننا أن نقرر مقدما نوع القوة اللازم في الحالة المعينة أي قوة انفاذ سلام أم قوة حفظ سلام ؟ إن وفد بلادي يرى أن هذه الاسئلة وغيرها تستحق دراسة متأنية من جانب أعضاء الأمم المتحدة .

في مجال حفظ السلام ، يتطلب توسيع نطاق وحجم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اشتراكا متزايدا من جانب الدول الاعضاء . ومن ناحيتنا ، فإن جمهورية كوريا ردت مؤخرا على الاستبيان الخاص بحفظ السلام ، وأوضحت المجالات التي هي على استعداد للمشاركة فيها في عمليات حفظ السلام . وبوسع بلادي ، باعتبارها مشاركة جديدة ، أن تقدر تماما الحاجة الى برنامج تدريب لافراد عمليات حفظ السلام ، ولذلك فإنها تؤيد توصيات الأمين العام في هذا الموضوع . ونتطلع الى رؤية برنامج تدريب مكثف يجري تحت رعاية الأمم المتحدة .

إن الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة قد تعميقها عن الاضطلاع بشكل فعال بواجباتها العديدة في المستقبل . والواقع أن هناك اعترافا واسع النطاق

بالحاجة الى ايجاد حل عاجل . وتحقيق لهذا الهدف ، ينبغي للدول الاعضاء أن تجعل على قمة أولوياتها دفع انصبتها المقررة بأسرع وقت ممكن .

في مجال حفظ السلام ، وفي ضوء اتساع نطاق العمليات ، لا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تحقق أهدافها ما لم يوفر لها التمويل الكافي . يجب أن تتمكن المنظمة ليس فقط من تغطية نفقات عملياتها ، وإنما أيضا من رصد وتخصيم أموال ومعدات موقية بسرعة ، حتى يمكن تنفيذ العمليات في حينها المناسب . وحيث يمثل مرور الايام الفرق الشمين بين الحياة والموت ، يكون من الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتحمل ترف الاجراءات المطولة .

لقد طرح عدد من المقترحات المثيرة لحل مسألة تمويل عمليات حفظ السلام ، التي نعتقد أنها تستحق دراسة الدول الاعضاء المتأنية . ولتسهيل مهمة المنظمة في حفظ السلام ، وبخاصة في مرحلة البداية الحرجة ، يؤيد وفد بلادي إنشاء صندوق دوار لعمليات حفظ السلام . وفي هذا الشأن ، فإن الاقتراح الذي قدمته مؤخرا اليابان لإنشاء مكون جديد في صندوق رأس المال العامل يخص لعمليات حفظ السلام اقتراح يصلح أساسا طيبا لمناقشة بناءة .

فيما يتعلق باقتراح إدخال تغييرات على جدول الانصبة المقررة الحالي لعمليات حفظ السلام ، يرى وفد بلادي أنه الى أن - وما لم - يظهر توافق آراء بشأن صيغة جديدة ، يكون من المستصوب الابقاء على الجدول الحالي .

لقد كان مجلس الأمن محط مناقشات كثيرة في السنوات الاخيرة ، ويرجع ذلك أساسا الى اتساع نطاق الأنشطة التي أصبحت ممكنة بنهاية الحرب الباردة . وجمهورية كوريا تؤيد تأييدا تاما الدور المتزايد للمجلس في صيانة السلم والأمن العالميين . وفي ضوء الاثار التي تحدثها قرارات مجلس الأمن على جميع اعضاء الأمم المتحدة ، فإنه مما يخدم المجتمع الدولي بطريقة أفضل إضفاء مزيد من الشفافية على المشاورات . إن إنشاء آلية للمجلس للاستماع الى آراء أوسع نطاق ممكن من الدول الاعضاء سيساعد على

ضمان مزيد من الدعم لقراراته . ونأمل أن يواصل المجلس الاضطلاع بمسؤولياته الهامة بشكل فعال مواثما بين الحاجة الى الكفاءة في الإداء والحاجة الى الوفاء بمتطلبات الديمقراطية .

إن الدفعة التي وفرها اجتماع مجلس الأمن لرؤساء الدول أو الحكومات يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ، لها أصداء لا تزال مسموعة حتى اليوم . ويجب ألا نفقد الزخم الذي وفره ذلك الاجتماع ، بل الأهم من ذلك أن نولد الآن زخما جديدا ، باشتراك جميع أعضاء الأمم المتحدة ، بالتنفيذ الفعلي للإصلاحات التي ترسم الآن تفاصيلها الدول الأعضاء . ونأمل أن نذكر هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ الأمم المتحدة يوما باعتبارها بعضا للمنظمة وبداية لعمر جديد قائم على التعاون المتعدد الأطراف .

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

التاريخ تصوغه باستمرار تطورات مشيرة سريعة في العلاقات الدولية . لقد إنهار الحاجز الايديولوجي الذي هدد السلم والأمن الدوليين ، بينما تعزز الاتجاه الى الحوار والتعاون على المستويين الاقليمي والدولي على حد سواء . وبزغ على ما يبدو فجر نظام عالمي جديد قوامه توافق الآراء والمشاركة العالمية .

إن هذا النظام العالمي الجديد لا يتطلب تعاونا اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا فحسب ، وإنما يتطلب في الواقع تبادلا تعاونيا دوليا على جميع المستويات وفي جميع الميادين . ولتُشر الى هذا النظام الجديد بأنه نظام أمم متحدة جديدة تلتقي فيه جميع الدول ككيان واحد لتشكل مجتمعا دوليا بمعنى الكلمة .

وفي حين إن هذا النظام العالمي الجديد يشير أملا وثقة متجددين في قدرة المنظمة على العمل كوسيط من أجل السلم والأمن الدوليين ، فمن الواضح تماما إن المهمة التي تواجه الأمم المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا بتزايد المطالب من المنظمة . إن السلام لم يعد مرضيا إذا كان يعني مجرد غياب الحرب . والسلام لن يـُـسود إلا إذا حققت الدول القومية استقرارها السياسي ورخاءها الاقتصادي ووثامها الاجتماعي .

يجب تجديد حيوية الأمم المتحدة إذا ما أريد لها أن تستجيب بشكل أكثر فعالية لمطالب اليوم وتوقعات الغد .

ولذلك فإن وفد بلادي يرحب بالمبادرة التي جاءت في وقتها من جانب اجتماع قمة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، ويريد أن يثني على جهود الأمين العام في إعداد تقريره الممتاز الشامل المعنون "خطة للسلام" ونحن نوافق موافقة تامة على أن دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية ، ومنع السلم وحفظ السلام ، وكذلك بناء السلم فيما بعد انتهاء الصراع ، ينبغي أن يتعزز بشكل كامل في إطار الميثاق ووفقا لأحكامه .

أود الآن أن أعقب على بعض المسائل الهامة للغاية التي أشارها الأمين العام والتي أعتقد أنها تستحق دراسة مستفيضة . أولا ، يتفق وفدي مع رأي الأمين العام القائل بأن :

"حجر الزاوية في [عمل الأمم المتحدة] هو الدولة ، ويجب أن يظل كذلك". (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

ومن ثم ، فإن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية حيوي في أي عمل دولي مشترك . إلا أن تعقد المهام التي تواجهها المنظمة الآن يتطلب التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء فيها . وينبغي لهذه الدول أن تعمل بالتالي على اتخاذ تدابير لتيسير أعمال المنظمة .

وفيما يتعلق بمسألة الدبلوماسية الوقائية ، يسلّم وفدي بأن قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها بفعالية تتوقف على توفر المعلومات الدقيقة في حينها . ومن ثم فإن لجوء الأمين العام إلى بعثات تقصي الحقائق أمر جوهري . ويود وفدي أن تحظى الدراسة المتأنية توصية الأمين العام بإيجاد مراقبي الأمم المتحدة إلى مناطق الصراع المحتمل بناء على طلب دول أعضاء ، بهدف الحيلولة دون نشوب الأعمال القتالية . ونحن نرى أن نطاق هذا الاقتراح المبتكر والظروف التي سيجري تنفيذه في ظلها بحاجة إلى إيضاح أكبر ، وذلك لأن هذه الفكرة تتجاوز المبدأ التقليدي لعمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ، ولأنها ، كما ذكرت بالفعل وفود عديدة ، قد تعرض للخطر حياد الأمم المتحدة .

لقد تجسد دور الأمم المتحدة بوصفها صانعة للسلم في روح المنظمة منذ نشوئها ، على النحو المتوخى في الفصل السادس من الميثاق . ومن ثم ، يؤيد وفدي جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال . وتحقيقاً لهذا الهدف ، نعتقد أن ثمة حاجة إلى زيادة الاتصال ، وتوثيق التعاون ، بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام . ومن شأن الشفافية في عملية اتخاذ القرار في

مجلس الأمن والتشاور الفعّال مع المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء أن يسهما اسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف .

ويدرك وفدي تمام الادراك الصعوبات الاقتصادية التي كثيرا ما تواجهها بلدان العالم الثالث بسبب فرض الجزاءات بموجب الفصل السابع . ونحن نشاطر رأي الامين العام القائل بضرورة أن تتمتع هذه الدول بحق التشاور مع مجلس الأمن . كما ينبغي للمجلس أن يضع مجموعة من التدابير تشارك فيها المؤسسات المالية لمنظومة الأمم المتحدة للمساعدة في حماية هذه الدول من هذه الصعوبات .

لننتقل الآن الى مسألة عمليات حفظ السلم . لقد أدى ظهور صراعات جديدة مثيرة للقلق في هذا العام الى زيادة كبيرة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم ومنع السلم ، مثل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة ، وعمليات الأمم المتحدة في الصومال ، على سبيل المثال لا الحصر . وهناك في الوقت الحالي تقارير عن تجدد النزاع في جنوب لبنان . وهذه الزيادة في عدد العمليات اقترنت بزيادة تعقدها سواء من حيث مكوناتها أو الاهداف التي يجب أن تحققها . فأفراد عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة يشملون الآن الجنود وأفراد الشرطة والاداريين المدنيين والدبلوماسيين والمهندسين ومراقبي الانتخابات . ومع أن عمليات حفظ السلم تواصل رمذ حالات وقف اطلاق النار فقد أصبح يتوقع منها الآن القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير .

وبالتالي فإن اقتراح الامين العام بإنشاء قوة للأمم المتحدة تكون جاهزة تحت الطلب يستحق دراسة جادة . إذ أن ظهور حالات تنشأ الحاجة فيها الى ارمال قسوات وموارد بشرية خلال مهلة قصيرة للغاية ، أمر ليس متوقعا فحسب بل هو قد حدث بالفعل ، وللوفاء بهذه الحاجة ، يمح أن يطلب من الدول الاعضاء أن تخصص قوات عسكرية معينة يمكن وزعها لعمليات حفظ السلم .

وبوسعنا أن نلمس أن قدرا كبيرا من النجاح في أنشطة حفظ السلم يتوقف فسي جميع الحالات على التدريب المسبق للأفراد . وغني عن البيان إن ثمة حاجة إلى معايير موحدة للإجراءات السوقية . ويصح أن تعين الأمانة العامة جهة إدارية معينة لتنسيق أنشطة التدريب . ويصح أن تنشأ مراكز تدريب إقليمية ووطنية ، كما يمكن وضع برامج زمالة سنوية لحفظ السلم لإتاحة فرصة إضافية للدول لتدريب أفرادها .

إن تايلند على استعداد دائم لخدمة الأمم المتحدة في دورها الهام المتمثل في حفظ السلم . وقد شاركنا في الماضي في العديد من عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ، مثل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وبمثلة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . كما أرسلنا ٥٠ من الأفراد العسكريين للانضمام إلى وحدة الحرس التابعة للأمم المتحدة في العراق . وفي منطقتنا ، قدمت تايلند كامل دعمها إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا .

فبناء على طلب الأمين العام ، أرسلت حكومتي هذا العام كتيبة من المهندسين للعمل تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . وفي ضوء الانتخابات المقرر إجراؤها تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في أيار/مايو من العام القادم فإن الكتبية التايلندية لا تؤدي مهمة هامة وملحة فحسب بل أيضا مهمة محفوفة بالمخاطر . فهي مكلفة بتطهير الألغام والمساعدة في إعداد الهياكل الأساسية في كمبوديا . ومتساعد هذه الأنشطة على التمهيد لعمليات سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعلى إعادة أكثر من ٢٧٠ ألفا من النازحين الذين لجأوا إلى تايلند إلى وطنهم . علاوة على ذلك ، أرسلت تايلند ١٥ فردا من قوات الشرطة والقوات العسكرية للعمل في مقر السلطة في بنوم بنه . كما استخدمت أراضي تايلند منطقة تجمع لأفراد عمليات السلطة .

إننا نعتقد اعتقادا راسخا إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم حيوية للغاية لصون السلم العالمي بحيث لا يجوز إبقاؤها رهينة للقيود المالية وقيود الميزانية .

وبينما تبلغ نفقات مجموع عمليات حفظ السلم ما يقرب من ٢٢٠ مليون دولار شهرياً لا تزال هناك نسبة كبيرة من الاشتراكات غير المدفوعة لهذه العمليات ، ومبلغها يزيّد عن ٦٠٠ مليون دولار . ولا يزال مفتاح الحل لهذه المشكلة المستعصية يكمن في تعديل الدول الأعضاء لانصبتها المقررة بالكامل وفي حينها . وحيث أن هذا غير ممكن ، لأسباب هتّى تتراوح من عدم القدرة على السداد ، والتأخر في السداد بسبب اختلاف الأنظمة الوطنية الخاصة بالميزانية ، الى عدم الرغبة في السداد ، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام الجصور والمبتكر الداعي الى إنشاء صندوق احتياطي مؤقت لحفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار كوسيلة للتخفيف من المشاكل المالية ، ولا سيما تكلفة البدء بعمليات حفظ السلم .

ويرحب وفدي أيضاً باقتراحات الأمين العام الأخرى التي ترمي الى ارماء أساس مالي سليم وثابت للعمليات المقبلة ، مثل صندوق هبات السلم . ونحن نوافق على أن هذا الصندوق يمكن إنشاؤه بالجمع بين الأنصبة المقررة والتبرعات الطوعية ، وبحيث لا تطلب التبرعات من الحكومات فحسب بل من القطاع الخاص والأفراد أيضاً . كما ينبغي النظر في إمكان الحصول على مساهمات عينية أخرى من القطاع الخاص مثل توفير المركبات أو المعدات .

ويود وفدي أن يؤكد اعتقادنا بأن تمويل عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية تتشاطرها جميع الدول . وهل من طريقة أفضل لإظهار التزامنا بالمنظمة من دفع اسهاماتنا بالكامل وفي موعدها ؟

وفي الوقت الذي تتركز فيه أنظار العالم على الأمم المتحدة باعتبارها أفضل أمل لصون السلم والامن الدوليين ، يأتي تقرير الأمين العام في حينه . ووفدي على استعداد للمشاركة في دراسة وبحث الافكار والمقترحات الواردة في هذا التقرير . ومن ثم نعتقد أن انشاء فريق عامل مفتوح العضوية كما اقترحت وفود كثيرة سيكون مفيداً للغاية . فهذا الفريق سيوفر محفلاً لجميع الدول الاعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الملة للنظر في هذه الوثيقة التي تهم المنظمة أهمية جوهرية ، وللإسهام ، كل بدوره ، في أي اتجاه جديد قد تسير فيه الأمم المتحدة .

وكما قلت في بداية بياني ، فقد أظهرت الاحداث الدولية أن الأمم المتحدة أداة حيوية لصون السلم والامن الدوليين وتعزيزهما . وقد تابعنا عمل الأمين العام بطرس بطرس غالي في سنته الاولى باهتمام وإعجاب شديدين . وهو يحظى بتأييدنا التام في محاولاته الرامية إلى اصلاح المنظمة وتنشيطها بحيث تخدم البشرية على نحو أفضل ونحن على أعتاب ألفية جديدة .

ولا أجد كلمات تصف ما يجب أن نفعله معاً أبلى من كلمات الأمين العام نفسه ، عندما قال :

"إن صراعات الامم لم تعد صراع اليوم . فلننتكف للحيلولة دون أن

تصبح صراعات اليوم هي صراعات الغد" .

وعلينا جميعاً أن نمضي لهذه العبارات .

السيد دياو (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفدي بالفرصة

المتاحة له للتكلم بشأن البند ١٠ في جدول الاعمال الذي هو بند واضح الأهمية تماماً .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أكرر تهانئنا القلبية لكم على انتخابكم

لرئاسة الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ، ولأعرب للأمين العام ، معادة

السيد بطرس بطرس غالي ، عن بالغ تقدير وفدي لتقريره عن أعمال المنظمة (A/47/1)

و "خطة السلام" (A/47/277) ولما اتسما به من تعمق وشمول .

ما من شك في أن الوثيقتين المطروحتين الآن على الجمعية العامة تشكلان أداة عمل سليمة ينبغي أن نستفيد منها بأرشد صورة ممكنة بغية تمكين المجتمع الدولي في نهاية المطاف من بدء مسيرته صوب أهداف الميثاق النبيلة ، ألا وهي :

"أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان ... وأن نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ... وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قُدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

إن الوثيقتين A/47/1 و A/47/277 ، على الرغم من حسناتهما التي لا يمكن نكرانها ، تتطلبان بعض الملاحظات التي منقدمها ، بايجاز ، نظرا لأن معظمها قد تناولها متكلمون سابقون ، ولا سيما سفير اندونيسيا الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز ، والذي أضافه تحليله* .

فيما يتصل بأعمال المنظمة ، نعتقد أن الوقت قد حان لاستفيد استفادة تامة مما يسمي بعائد السلم . وبغية القيام بذلك ، يجب على الأمم المتحدة أن تتخلص من العقلية التي لم تكن تتصور العالم إلا في شكل كتل متناحرة . فنهاية الحرب الباردة تعني أن بوسعنا الآن أن نتخلص عن هذا النمط من التفكير وأن نملك سلوكا جديدا . وكما قال الأمين العام ، فإننا نعيش في فترة أمل لا بد أن نحولها إلى فترة انجازات من خلال روح جديدة من التضامن والعزيمة المتجددة والعمل الجسور .

إن رياح الديمقراطية التي تهب على العالم منذ عام ١٩٨٩ لم تترك قارة إلا ومستتها . وقد تجسد هذا في تحرر الشعوب في عدة دول أصبحت أعضاء في منظماتنا ، مما زاد من عبء العمل على الأمين العام ومن مسؤولياته . وبالتالي ، تتزايد الاحتياجات التي يتعين على المنظمة تلبيتها سواء من حيث العدد أو التنوع .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ولكن لا ينبغي أن يؤثر أي من هذا على جهود الفريق الذي يمسك بمقالييد منظمتنا . فعمل المنظمة لابد أن يستمر وأن يتكشف ، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام ، والمساءلة الحميدة ، والدبلوماسية الوقائية ، والبعثات الانسانية ، والمساعدة الفورية الطارئة ، والتعاون التقني ، والأنشطة الثقافية في البلدان النامية .

ويشاطر وفدي الأمين العام رأيه فيما يتمثل بترشيد الامانة العامة ، الذي يستلزم ضمنا أوثق تعاون ممكن بين الدول الاعضاء والأمين العام والموظفين . وهذا هو السبيل الوحيد الكفيل بإعادة الهيكلة الناجعة للمنظمة ، لصالح الدول الاعضاء والموظفين على حد سواء . كما نؤيد أي عملية لإعادة الهيكلة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يكون هدفها النهائي تمكين الامانة من الاستجابة بطريقة مؤاتية ومنسقة لحالات الطوارئ المعقدة ولأولويات التنمية .

ونرحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز القدرة في مجال المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وبحوث وتحليلات الإنذار المبكر ، وتعزيز قدرة المنظمة على التخطيط والإدارة في مجال حفظ السلام . ويتعين على منظمتنا من الآن فصاعدا أن تصبح قادرة على الارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة وأن تستجيب للأهداف الجديدة ، وعلى وجه التحديد للأهداف التي حُددت مؤخرا في مؤتمر ريو دي جانيرو فيما يتمثل بالتنمية المستدامة والبيئة .

ونحث الأمين العام ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، على أن يتابع نهجه بمسدد مفهوم الخدمة المدنية الدولية ، وتحسين ظروف العمل ، بما فيها المرتبات ، وصيانات التعيين الطويلة الأجل ، وهيكل المكافآت والتدرج الوظيفي . ونعتقد أن المنظمة ، تحقيقاً لهذه الأهداف النبيلة ، تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية . ولكنني كممثل لبلد من أقل البلدان نمواً ، هل أتصرف بمسؤولية إذا مايرت سياسة فرض فوائد على أي جزء من الانصبة المقررة لا تدفعه في حينه أي دولة عضو ؟ بالطبع لا . يجب النظر لضمان الاستقرار المالي لمنظمتنا ، في سبل أخرى لتسديد اشتراكات تتمشى مع القدرة الاقتصادية الحقيقية لكل بلد .

ولكن وفدي يؤيد فعلاً فكرة إنشاء صندوق احتياطي لعمليات صيانة السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل البدء في عمليات صيانة السلم انتظاراً لتسديد الانصبة المقررة .

إن الأمين العام يدعو في تقريره إلى مشاركة عالمية من أجل التنمية يبرى أن من الممكن أن تتحقق إذا اتبع نهج متكامل إزاء التنمية . ويوافق وفدي على هذه الطريقة لمعالجة المشكلة لأننا على اقتناع بأن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان وينبغي أن يخوزا نفس القدر من الاهتمام من جانب البلدان النامية والبلدان المصنعة . إن البلدان النامية مشغولة دائماً بقضية التخفيف من حدة فقرها ، والبلدان المصنعة حريصة أبداً على تلافى الركود الاقتصادي بأي ثمن . والتضامن الاقتصادي يبدو لنا الخيار الوحيد لبناء مستقبل آمن للبشرية جمعاء .

أنتقل الآن إلى حقوق الإنسان . نعتقد أن "خطة للسلام" تستحق الاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي لها منذ بداية تناولنا للبند ١٠ من جدول الأعمال . لقد بذلت المنظمة جهوداً ضخمة لضمان السلم في جميع أنحاء العالم . وتستحق هذه الجهود دعماً متزايداً ، في ضوء حقيقة وجود بؤر للتوتر ، تزداد بدلاً من أن تقل . إن سياسة وزع قوات تابعة للأمم المتحدة متخلي الطريق تدريجياً للدبلوماسية الوقائية ، التي تتميز بتفادي الصراعات المسلحة ، أو على الأقل باحتوائها ، وبهذا ننقذ الكثير من الأرواح .

وختاما ، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل لتقرير الأمين العام اللذين طرحهما علينا في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين هذه ، وأن أعرب عن الأمل بأن هذه المادة الزاخرة ستكون الاداة الفعالة التي كان ينتظرها المجتمع الدولي لكي يواجه ، أخيرا ، التحديات المتعددة الماثلة على طريق التجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلم

بشأن هذا البند . إن البيانات الـ ١٦٧ التي أُلقيت خلال المناقشة العامة والـ ٦٥ بياناً التي أدلى بها حتى الآن تحت البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" ، والذي تندرج تحته "خطة السلام" ، تؤكد جميعها وجهة النظر القائلة بأن عضوية الأمم المتحدة بأسرها ترحب بتقرير الأمين العام باعتباره إسهاماً هاماً للغاية في هذا المنعطف في تاريخ المنظمة . ومن المنصف أن نقول إن نهاية الحرب الباردة لا تتيح مجرد فرصة للقيام ، بإحساس بأهمية الاستعجال ، باعتماد مجموعة شاملة من الإجراءات والاصلاحات في الاتجاه الذي أشار إليه الأمين العام بل هي تجعل ذلك أمراً ضرورياً كذلك .

وأود أن أذكر بأن الأمين العام قد أوضح أنه لم يتقدم بتوصياته كصفحة واحدة وأن للدول الأعضاء الحق في أن تقرر ماهية التوصية التي تأخذ بها وبأي شكل .

لقد طرحت خلال المناقشة العامة في الجمعية عدة مقترحات هامة ومفيدة ، كما قدمت أفكار عديدة بعيدة الأثر أثناء مناقشة هذا البند . وهذه تشكل أصاها متيناً لعملنا في المستقبل . وأود أن أشكر ممثلي كل الوفود التي أسهمت في النظر المثمر في هذا البند .

إن النقاش جزء هام على الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه بغية التوصل إلى نتائج عملية . وقد آن الأوان للجان الرئيسية ، كل في مجال اختصاصها ، لتتطلع بدورها ولتسهم في تحقيق هدفنا الخاص بإعادة تنشيط الأمم المتحدة .

وإنني أعلق أهمية كبرى على المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند مع ممثلي الدول الأعضاء . واعتزم أن أنشئ فوراً ، بمشاركة رؤساء اللجان الرئيسية ، آلية عمل ننسق من خلالها أنشطتنا المقبلة . ومنشكّل هذه الآلية بصورة نهائية عقب

اختتام المشاورات والمناقشات غير الرسمية التي أجريها الآن بوصفي رئيسا للجمعية العامة .

من المعتاد أن تحيط الجمعية علما بالتقرير السنوي للأمين العام . وإذا لم أسمع أي اعتراض ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بتقرير الأمين العام ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا هذه المرحلة من

نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥